

Distr.
GENERAL

A/47/887/Add.6
16 June 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون
البند ٦٣ من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢

الردود الواردة من الحكومات

٢

فييت نام

الردود الواردة من الحكومات

فييت نام

[الأصل: بالانكليزية]

[١٧ أيار/مايو ١٩٩٣]

١ - ترحب حكومة فييت نام بتقرير الأمين العام المعنون "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" (A/C.1/47/7). وترى فييت نام أن التقرير يمثل جهداً جاء في حينه من جانب الأمين العام، ومعه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى، للاستفادة من المنجزات التي تحققت فيما مضى، وكذلك لمعالجة التحديات الجديدة في ميدان نزع السلاح.

٢ - وتشاطر فييت نام الأمين العام تقييمه الذي مفاده أنه على الرغم مما تحقق من تقدم كبير في عدد من مجالات نزع السلاح الهامة، يظل العالم مكاناً خطراً. ففي مناطق شتى من العالم بينما لم تنته بعد النزاعات القديمة اندلعت نزاعات جديدة. وحتى في أوروبا، تلك القارة التي تمتعت بسلم غير منقطع لأكثر من أربعة عقود منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، نشبت نزاعات. وتلك النزاعات تحمل في طياتها مخاطر جولة جديدة من سباق التسلح وانتشار أسلحة التدمير الشامل. والأدهى من ذلك أن البشرية ما زالت تواجه خطر حرب نووية يترتب عليها الفناء، وهو خطر يمثل وجود ترسانات نووية ومذاهب استراتيجية بشأن تنشيط تلك الترسانات.

٣ - وثبتت الحالة العالمية المذكورة أعلاه أن الأمين العام على صواب في اختلافه مع الرأي الذي مفاده أن نزع السلاح وجه من أوجه الحرب الباردة لم تعد صلتها باحتياجات الأمن الدولي صلة رئيسية. والمفاهيم الثلاثة التي ذكرها الأمين العام، وهي الإدماج والعولمة وإعادة التنشيط، هي مفاهيم ذات أهمية كبيرة. ومع ذلك فإن حكومة فييت نام تؤمن بأن من الجوهرى، لكي تكون لتلك المفاهيم آثار فعلية وإيجابية على عملية نزع السلاح، التمسك بأولويات ومبادئ نزع السلاح المجملية في الوثيقة الختامية التي اعتمدت بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨ (د/١٠ - ٢).

٤ - والطابع المتعدد الأوجه والمترايط الذي يتسم به الأمن الدولي يقتضي معالجة نزع السلاح على نحو متكامل. وتؤيد حكومة فييت نام تأييداً كاملاً ملاحظة الأمين العام التي مفادها أن نزع السلاح، وتشكيل نظام جديد للعلاقات الدولية، وتحسين الأوضاع الاقتصادية، ينبغي اعتبارها بمثابة تدابير متكاملة، كما ينبغي، قدر الإمكان، تنفيذها بطريقة منسقة. وفي الوقت نفسه فإن حكومة فييت نام مقتنعة بأن إدراك ضرورة إدماج نزع السلاح في برنامج الأمن الدولي الأوسع نطاقاً معناه إدراك علاقة الترابط بين الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح والجهود الرامية إلى بناء نظام دولي جديد يستند إلى مبادئ التعايش السلمي، وحظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وعدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وحق

كل دولة في اتباع نهجها الخاص بها لتحقيق التنمية. وهي تدعو أيضا الى حل مشكلة التنمية التي هي مشكلة عاجلة، وإلى بناء نظام عادل للعلاقات الاقتصادية.

وكما أوضح الأمين العام في تقريره فأصاب، يوجد توازن بناءً بين حل المنازعات ونزع السلاح. فالخبرة والمهارات التي اكتسبتها الأمم المتحدة من عمليات التفتيش على الأسلحة ورصد عمليات انسحاب القوات يمكن أن تكون مفيدة في تدابير نزع السلاح. غير أن نزع السلاح يقتضي، وفقا للوثيقة الختامية (د/١٠ - ٢)، "إبرام وتنفيذ اتفاقات بشأن وقف سباق التسلح وبشأن تدابير حقيقية لنزع السلاح" (الفقرة ١٩)؛ ولجميع الدول "الحق في الاشتراك على قدم المساواة في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف التي يكون لها أثر مباشر على أمنها الوطني" (الفقرة ٢٨)؛ و "اعتماد تدابير نزع السلاح بطريقة منصفة ومتوازنة من شأنها أن تضمن حق كل دولة في الأمن" (الفقرة ٢٩). وبذلك هناك تمييز بين عملية نزع السلاح وعمليات حفظ السلم.

و "إنفاذ السلم"، كما وصفه الأمين العام في الفقرة ١٣ من تقريره، هو إجراء يتخذ عموما بموجب الفصل السابع من الميثاق. ولهذا السبب، تنادي حكومة فييت نام، بقوة، برأي الأمين العام الذي مفاده أن "استعمال تدابير نزع السلاح في إطار إنفاذ السلم أمر متميز تماما عن عملية نزع السلاح عن طريق التفاوض التي تسعى إليها عدة دول وعناصر من المجتمع الدولي منذ عدة سنوات" (A/C.1/47/7، الفقرة ١٣). وتعتبر حكومة فييت نام الإشارة الى قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ ايضاحا مميزا.

٥ - ولقد أثبتت الأحداث العالمية التي وقعت في أعقاب الحرب الباردة فرضية أن هدف السعي الى تحقيق الأمن الأحادي الجانب عن طريق التسلح هو وهم خطير. فلقد أدركت الدول بوضوح يتزايد باستمرار أن سباق التسلح لا يمكنه أن يحد من عدم منعها ولا يمكنه أن يؤدي الى أمن مطلق. بل هو، على العكس من ذلك، يستهلك الموارد الهائلة التي تشتد الحاجة إليها من أجل النمو الاقتصادي والتنمية في تلك البلدان، مما يفرض عبئا ثقيلا على اقتصاداتها ويشكل تهديدا غير عسكري لأمنها. ولذا فإن نجاح المساعي الرامية الى تحقيق نزع السلاح هو في صالح جميع الدول، وعولمة نزع السلاح مبعثها عوامل موضوعية. فعولمة نزع السلاح تتماشى مع هدف نزع السلاح العام الكامل.

٦ - ولقد بذل المجتمع الدولي، حتى في ظل ظروف الحرب الباردة المعاكسة، جهودا لا تكل من أجل وقف سباق التسلح ومن أجل نزع السلاح، وحقق منجزات هامة كما يتبدى، في جملة أمور، في الاتفاقات العالمية الأحد عشر القائمة المتعددة الأطراف. فمن أجل مواجهة خطر الفناء التي تمثله الأسلحة النووية، وضعت الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي مقترحات محددة بشأن حظر استعمال الأسلحة النووية وبشأن خطط بلوغ نزع السلاح النووي الكامل في إطار زمني محدد، وبشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وأهم ما يدل على جهودها في طريق عولمة نزع السلاح هو التزامها بنظام لعدم الانتشار يتم إرساؤه من خلال معاهدة تلاتيلولكو لعام ١٩٦٧، ومعاهدة عدم الانتشار النووي لعام ١٩٨٦، ومن خلال التعهدات الثنائية أو

الأحادية المختلفة. والآن، وقد بدأت توا فحسب فترة ما بعد الحرب الباردة، ظهر الى حيز الوجود في ميدان نزع السلاح اتفاق عالمي، هو اتفاقية الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية. واتخذت، في المناطق التي تسمح فيها الأوضاع الاقليمية بذلك، خطوات جديدة لتعزيز الحد من الأسلحة وبناء الثقة.

٧ - وحكومة فييت نام مقتنعة بأن الوضع الدولي الراهن يتيح فرصا جديدة لزيادة عولمة نزع السلاح. وتؤيد حكومة فييت نام المبادرات الرامية الى تحقيق هذا الهدف، ومن قبيلها تلك المتخذة لتعزيز آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف وتشجيع الحد من الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الاقليمي بما يتناسب مع الخصائص المعينة لكل منطقة. ومع ذلك فإن حكومة فييت نام ترى أن المسؤولية الرئيسية عن وقف سباق التسلح وعن نزع السلاح ما زالت تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول الهامة عسكريا، التي تنفق حاليا نحو ٨٠ في المائة من النفقات العسكرية العالمية، ولديها أكبر ترسانات العالم، وتحدد الاتجاهات الرئيسية في التكنولوجيا العسكرية. فهذه الدول هي التي ينبغي أن تكون الرائدة في ميدان نزع السلاح وأن تسهم مساهمة ايجابية في تهيئة ظروف مواتية لاضطلاع دول أخرى بنزع السلاح.

٨ - وتتفق حكومة فييت نام مع الأمين العام في أن المنجزات التي تحققت فيما مضى في ميدان نزع السلاح توفر أساسا متينا يمكن البناء عليه الآن بعد أن تعززت ظروف احراز تقدم في هذا الميدان. وتحظى آراء كثيرة ترد في الفصل الثالث من التقرير، المعنون "اعادة التنشيط"، بموافقة واسعة النطاق، لاسيما تلك الآراء المتعلقة بأسلحة التدمير الشامل، وعدم الانتشار، وتدابير بناء الثقة. وتلزم زيادة دراسة ومناقشة عدد من جوانب مسألتي نقل الأسلحة والوضوح فيما يتعلق بالأسلحة.

وفيما يتعلق بالتقرير، ينبغي التأكيد على أن أسلحة التدمير الشامل يجب ليس فحسب منعها من الانتشار بل يجب أيضا ابطالها وحظرها. وتتوقف قوة نظام عدم الانتشار النووي على امتثال الدول غير الحائزة للأسلحة النووية امتثالا دقيقا لالتزامها بعدم حيازة الأسلحة النووية، وكذلك على التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتعهدها الذي أخذته على نفسها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. فالمذهب العسكري، القائم على استخدام الأسلحة النووية والاحتفاظ بها بعد ذلك، يقوض أساس سياسة عدم انتشار الأسلحة النووية. والسياسات التي تؤدي الى التحكم في العلم والتكنولوجيا تحكما تعسفيا وتمييزيا من شأنها أن تعوق حق كل دولة في استخدام العلم والتكنولوجيا في الأغراض السلمية، وأن تعرض للخطر الجهود الرامية الى ايجاد حل دائم لمسألة عدم الانتشار.

٩ - وكما ورد تحليل لذلك في الدراسة المعنونة "طرق ووسائل زيادة الوضوح في نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي" (A/46/301)، التي أجراها الأمين العام بمساعدة من فريق خبراء حكوميين، تجري عمليات نقل الأسلحة لعدة أسباب وتمثل ظاهرة عميقة الجذور من ظواهر العلاقات الدولية المعاصرة. والوضوح فيما يتعلق بالتسلح قد يساعد في بناء الثقة في حالات معينة، ولكنه لا يحل بوجه عام المسائل الجوهرية المتعلقة بأمن الدولة، أي طبيعة العلاقات السياسية بين تلك الدولة وغيرها من الدول في منطقتها أو خارجها، والتوازن العسكري بين تلك الدولة والدول الأخرى في المنطقة أو خارجها. وبناء على ذلك قد

تجد دول كثيرة، في غياب تدابير تكفل مصالحها الأمنية المشروعة الأساسية، أن المعلومات العسكرية التي تقدمها لها بعض الدول الأخرى عديمة القيمة لأنها ولا فائدة جوهرية لها، بينما قد تجد أن المعلومات التي يتعين عليها أن تقدمها في مقابل ذلك قد يكون لها أثر سلبي على اعتباراتها الدفاعية. ومن ثم فإن مسألة نقل الأسلحة ينبغي معالجتها على نحو شامل، ويتمثل حلها في إزالة أسباب سباق التسلح إزالة ناجحة. وفي هذا الصدد تعلق حكومة فييت نام أهمية كبيرة على تشجيع عملية لبناء الثقة تشمل جميع الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية والثقافية.

١٠ - وتؤيد حكومة فييت نام الجهود التي ترمي الى تعزيز آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. ولكن حكومة فييت نام ترى أن أي قرار يتخذ بشأن هذه المسألة ينبغي أن يكفل أوسع مشاركة وموافقة من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فالاصلاحات التنظيمية لا يمكن عزلها عن الأهداف الموضوعية.

وكفاءة مجلس الأمن في ميدان نزع السلاح، كما هو الحال في أي ميدان آخر، تتوقف بدرجة كبيرة على ما اذا كان يتصرف باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٤ من الميثاق.

١١ - وفي هذه المناسبة، تود حكومة فييت نام أن تؤكد مرة أخرى سياستها الثابتة القائمة على تأييد جميع البلدان الأخرى والتعاون معها في السعي في سبيل قضية السلم ونزع السلاح. فهذه السياسة تضرب بجذورها ليس فحسب في ادراك حكومة فييت نام الكامل لالتزامها نحو اقامة نظام دولي يستند الى السلم والعدل والرخاء للجميع، بل أيضا في رغبتها في تكريس كل طاقتها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، ورغبتها في كفالة وجود بيئة دولية مواتية لتحقيق ذلك.

— — — — —